قطاع النشاط والتي يشير اليها الجدولان رقم ١١ و ١١ مكرر نتائج عديدة :

أ ـ نلاحظ عند التقسيم الى القطاعات الاقتصادية الثلاثة نسبة ٢٧،١٪ للزراعة ، و ٢٧،٩٪ صناعة وبناء ، و ٤١،٧٪ خدمات · وقد يبدو هذا التقسيم العام نموذجيا لبلد عادي · تضخم في القطاع الثالث وقاعدة زراعية واسعة ، وقطاع صناعي ، يستوعب نسبة كبيرة · لكن هذه الارقام تغش ، لان لا قيمة لها مطلقا ، لان قطاعات النشاط لا تعطي دلائل الا فيكل بلد او منطقة علىحدة· هنا نلاحظ عدم فعالية الصورة العامة · وضرورة مناقشة التفاصيل · لانها تشكل اجزاء من اقتصاديات بلاد مختلفة ·

ب ـ يعطينا التوزيع النسبي للفلسطينيين في الكويت بحسب قطاع النشاط ، الصورة التالية : ـ زراعة ٢،٢٪ ، صناعة وبناء ٣٣،٥٪، خدمات ٦٣،٣٪· اي لا وجود مطلقا للزراعة · ويتضخم قطاع الخدمات وقطاع الصناعة ·

ج ـ اما في سوريا ، فتكون الصورة على الوجه التالي : زراعة ٨،٥٪ ، صناعة وبناء ٤٢،٠٪ وخدمات ٤٨،٨٪ · اي لا وجود للزراعة ·

د ـ اما بالنسبة الى الضفة الغربية وقطاع غزة ، ونظرا الى كون هاتين المنطقتين هما اساسا اجزاء من المجتمع الفلسطيني ، وعدد الفلسطينيين فيهما ، يشكل رقما كبيرا، لانهما بقيا مجتمعا منخرطا مع اضافة لاجئين اليهما ، يأخذ التوزيع فيهما شكلا تشبه المثلث : ١/٣ لكل قطاع ، مع تضخم نسبي للخدمات في غزة· وملاحظة ان الفصل بين القطاع الصناعي ، والبناء والاشغال العامة ، يكون لمصلحة قطاع البناء ·

هـ ـ وكملاحظة تأشيرية فقط ، نرى ان فلسطين المحتلة١٩٦١،تعطي للزراعة ٣٨،٢٪، للصناعة والبناء ٢٨،٢٠٪ والخدمات٢٤،٣٪· لا معنى لها في المطلق · بل يجب دراستها من داخل الحركة الاقتصادية في فلسطين المحتلة بأسرها ·

٣ ـ الوضع في العمل

تسمح لنا دراسة الوضع في العمل ، بالاطلال على دراسة البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني · لكن المعلومات الاحصائية المتوافرة لعام ١٩٧٠ ، لا تشمل سوى لبنان وسوريا والكويت · اي مجتمعات لاجئين ، او هجرة للعمل · وهي بهذا المعنى احصاءات ذات دلالة ، لانها تشير الى طبيعة مجتمع اللاجئين · وسنقارنها باحصائيات الضفة الغربية لعام ١٩٦١ ، لنرى الفرق بين مجتمع اللاجئين ومجتمع يملك اكثر خصائصه الاجتماعية العادية ، رغم انه يضم عددا من اللاجئين ·

أ ـ يشير الجدول رقم ١٢ ، الى النسبة المرتفعة جدا للذين يعملون بأجر نقدي · اذ تصل الى نسبة ٨٢،٧٪ وهي مرتفعة جدا في الكويت ٨٩،٦٪ · ومنخفضة نسبيا في لبنان لتصبح ٧٣،٢٪ · لهذه النسب دلالة كبرى · اذ لا يوجد هنا بنية اجتماعية · ففي المجتمعات التابعة كما يشير سمير امين (١) تكون هذه النسبة من ١ ـ ٣٠٪ في اقصى حد · حيث تكثر الحرف والزراعات الصغيرة · بينما ترتفع هذه النسبة الى ٦٠ ـ ٩٠٪ في البلدان المركزية · واذا حذفنا نسبة العاملين الموسميين تبقى النسبة مرتفعة ·

بينما نجد ان الضفة الغربية تقدم مؤشرا مختلفا ٥٨،٣٪ يعملون بأجر نقدي بما فيهم الموسميين · وهي نسبة اكثر مطابقة لاوضاع اجتماعية عادية ، رغم انها تبقى غير مطابقة ·

ب ـ نلاحظ ، ان نسبة العاملين لحسابهم واصحاب الاعمال هي نسبة منخفضة جدا · تصل الى اقصى انخفاضها في الكويت ١٠،٣٪ وترتفع في الضفة الغربية لتصبح ٣٤،٥٪ ·

---

(١) Samir Amin: *Le Developpement Inegal*, Edition de Minuit, Paris 1973, p. 191.